

دراسة استشرافية للأثار التنموية للزكاة في المملكة العربية السعودية  
(الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول الاسلامية)

إعداد

أ. عواطف سليمان مقبل المقبل

(محاضرة قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود)

د. نشوى مصطفى علي محمد

(أستاذ الاقتصاد، جامعة حلوان وجامعة الملك سعود)

بيانات المؤتمر: المؤتمر الدولي: الزكاة والتنمية الشاملة نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة في واقع المجتمعات المعاصرة - المنامة، ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٩م.

## المقدمة

تحوي الزكاة وهي الركن الثالث من أركان الإسلام ثلاثة أبعاد مهمة هي البعد الفقهي والذي يختص بشروط وأركان ومصارف الزكاة، والبعد الشرعي ففيها تطهير للنفس وعبادة عظيمة وقد تم قرنها بالصلاة في تسع وعشرين موضع من القرآن الكريم كقوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ) [البقرة: ٤٣]، والبعد الثالث هو الجانب المالي فالزكاة تعتبر رأس العبادات المالية التي تؤدي لفئات حددها الله سبحانه وتعالى.

وفي ذلك دلالة على أهمية الزكاة ودورها الكبير في تحقيق التكافل والترابط بين أفراد المجتمع الإسلامي وأثرها في تخفيف حدة الفقر في المجتمعات الإسلامية، ولكن أوجه تطبيق هذه العبادة ليس كغيره من العبادات فهي قابلة للتطوير. وقد استثمرت عدداً من الدول الإسلامية الزكاة في تنمية الاقتصاد بشكل عام مثل الحد من الفقر وتقليل نسب البطالة وإعادة توزيع الدخل والثروة وغيرها من الآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية، وقد وجدت هذه الدول أن الأثر امتد لتحقيق فوائد اجتماعية أخرى.

وتأتي هذه الورقة لدراسة تجارب بعض الدول الإسلامية في استغلال الزكاة لإحداث تنمية اقتصادية ومقارنتها بتجربة المملكة العربية السعودية واستشراف المستقبل في المملكة بناء على ذلك.

## فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها: " تؤدي فعالية إدارة الزكاة إلى آثار تنموية مهمة وتحدث تغييراً شاملاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وأنه من الممكن تطبيق خطط عملية لتحقيق هذه الآثار في المملكة العربية السعودية "

## مشكلة الدراسة

توضح الإحصائيات المنشورة في الهيئة العامة للزكاة والدخل للمملكة العربية السعودية تزايد حجم الإيرادات الزكوية أو الأموال التي تم جبايتها من المصادر التي حددها نظام الزكاة في المملكة، إلا أن الاستفادة منها كمدفوعات للضمان الاجتماعي فقط. في حين أن دول أخرى مثل ماليزيا والجزائر وفلسطين تستفيد من الإيرادات المحصلة من الزكاة في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية.

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

ماهو دور الزكاة في تحقيق المتغيرات المختلفة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية كالحد من الفقر والحد من البطالة وزيادة مستويات التوظيف في المجتمع وتنمية الاستثمار والتوسع فيه؟

وكيف يمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا والجزائر وفلسطين وتطبيقها في المملكة في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية؟ وكيف يمكن استغلال هذه الإيرادات من الزكاة في تحقيق آثار إيجابية أكبر تعود على الاقتصاد والمجتمع.

## هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة ماهي الآثار التنموية التي قد تنتج من فريضة الزكاة سواء في عملية جبايتها أو دفعها، وقياس تلك الآثار من تجربة ثلاث دول إسلامية هي ماليزيا والجزائر وفلسطين. واقترح الية لتطبيق هذه التجربة في المملكة العربية السعودية.

## أهمية الدراسة

تسهم هذه الدراسة عند مقارنتها بالدراسات السابقة الأخرى التي تناولت الآثار التنموية الاقتصادية للزكاة فقط باستشراف مستقبل الزكاة في المملكة العربية السعودية، والاستفادة من تجارب الدول المشمولة فيها. وتعد الدراسة هي الأولى في تناول هذا الموضوع والذي يهدف إلى الاستفادة من الزكاة بشكل أكبر.

## منهجية الدراسة

ستعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة النقاط التالية:

١. تعريف الزكاة - ومصارفيها.
٢. دراسة تجربة ماليزيا في تطبيق الزكاة واستغلالها في تحقيق آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية الشاملة.
٣. دراسة تجربة الجزائر في تطبيق الزكاة واستغلالها في تحقيق آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية الشاملة.
٤. دراسة تجربة فلسطين في تطبيق الزكاة واستغلالها في تحقيق آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية الشاملة.
٥. تقييم تجربة تطبيق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
٦. استشراف نموذج ملائم للاستفادة من تجارب البلدان الإسلامية المذكورة في تطوير مصارف الزكاة في المملكة وتحقيق استفادة أكبر تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

## الخلفية النظرية والدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية والتنموية للزكاة في عدد من الدول، ومدى تأثير الزكاة في المتغيرات الاقتصادية والأثر الممتد على ذلك سواء من الناحية الاجتماعية أو التعليمية أو الثقافية. وسوف يتم استعراض أهم الدراسات المتصلة بموضوع البحث.

فقد وضحت دراسة (عبداللاوي ومحيريق، ٢٠١١) إلى أنه يمكن استخدام الزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية التوسعية والانكماشية من خلال استهداف تمويل المشروعات ذات معدل الزكاة المرتفع والعكس، وأنها أداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي لمنع حدوث التقلبات الاقتصادية وتسهم في إعادة توزيع الثروة وزيادة الناتج المالي. ولقد توصلت الدراسة التي استخدمت المنهج التطبيقي لسلسلة زمنية من ٢٠٠١-٢٠١٠م في الجزائر، أن حصيلة الزكاة المتوقعة والموجهة للاستهلاك كفيلة بالقضاء على الفقر كما أن حجم الناتج المحلي بعد تطبيق الزكاة كان أكبر منه قبل التطبيق بمقدار الثلث بسبب زيادة الاستثمار، وأن الزكاة ساعدت في فتح ٤٥٤٨٣٨٩ مشروع خلال الفترة وهي نسبة كبيرة لا يمكن أن تتحقق بالتمويل المحلي.

وقد توصلت دراسة (سميران والدغمي، ٢٠٠٩) أن الزكاة وهي الفريضة الإسلامية الواجبة على المكلفين الأغنياء والتي تدفع للفقراء غير القادرين على العمل تكون نسبة مئوية من الأصل مراعاة ظروف الممول وليست مبلغاً ثابتاً، وهي تختلف في ذلك عن الضرائب المطبقة في كثير من الدول وبالتالي ساعدت في إزالة الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء. وأنها محركاً للأنشطة المالية والاقتصادية ولحجم الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق فريضة الزكاة لما لها من آثار في الحد من الفقر، وآثار دينية ودينية.

أما دراسة (علي، بدون تاريخ) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة فقد ربطت بين الآراء النظرية والتجربة العملية من خلال استعراض تجربة ديوان الزكاة في جمهورية السودان. وكان من النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الزكاة تؤدي إلى تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر، كما أن لها دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على الأسعار والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، ويمتد هذا الأثر إلى حدوث التنمية الاقتصادية. وأن هذه الآثار تتزايد كلما تزايدت حصيلة الزكاة من الناتج القومي الإجمالي وزادت المرونة في تحصيل ودفع الزكاة.

وتناولت دراسة (خليل وعبدلي، ٢٠١٥) تأثير الزكاة على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي مع دراسة تحليلية وقياسية لتجربة ماليزيا والجزائر. وكان من نتائج الدراسة أن الزكاة هي أحد أدوات السياسة المالية الفعالة في ظل الاقتصاد الإسلامي. كما أن النموذج القياسي المستخدم لتفسير العلاقة بين الزكاة كمتغير مستقل والبطالة والنمو كمتغيرات تابعة، وضح أن إدارة الزكاة في تجربة ماليزيا-وهي أطول نسبياً منها في الجزائر-أدت إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة حصيلة الزكاة بنسبة ١% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٠.٥١%، وتخفيض البطالة بنسبة ٠.٢٦%. في حين أدت زيادة الأموال المحصلة من الزكاة في الجزائر إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٠.٠٢% وهي تعتبر نسبة ضعيفة بمقارنتها بماليزيا وأشارت الدراسة أن هذا الانخفاض هو نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات النفط وتواضع الأموال المحصلة من الزكاة. وبمقارنة النتائج المتحققة في ماليزيا والجزائر توصلت الدراسة أن تجربة الجزائر ليست بذات الفعالية بسبب حداثة التجربة. وأن الزكاة يمكن أن تكون أداة مالية ذات تأثير قوي إذا تم إدارتها بشكل فعال، وإذا تبنت هذه الإدارة تنويع مصادر الزكاة بشكل كبير.

واعترفت دراسة (طشطوش، ٢٠١٧م) أن الزكاة أحد أدوات التنمية الاقتصادية المستدامة التي تُمكن من معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والتقلبات الاقتصادية والبطالة، وأنه يتم الاعتماد عليها في تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة نسب السيولة التي من الممكن استغلالها لزيادة التمويل وزيادة الاستثمار، ورفع الطلب الاستهلاكي. كما أن للزكاة أيضاً أثراً فعالاً في تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وانخفاض الطبقة في المجتمع وزيادة الرفاهية الاقتصادية بشكل عام. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية لإدارة الزكاة يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح والاقتصادي وزيادة معدلات الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

ويتضح من الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن الزكاة تحقق فوائد إيجابية للاقتصاد وللمجتمع وأن هذه الفوائد ستكون أكبر إذا تطورت وسائل جباية الزكاة وطرق إنفاقها، كما أن ذلك يعتمد على عدة شروط مثل الإدارة الكفؤ والأنظمة والقوانين الفعالة، والمدة الزمنية التي يتم فيها تطبيق ذلك.

ولابد أن نشير أن هذه الدراسات اعتمدت على قراءة وتحليل الواقع، وتناولت الزكاة في واقع تطبيقي. أما هذه الدراسة فتأتي لاستشراف مستقبل الزكاة في المملكة العربية السعودية.

### أولاً: تعريف الزكاة-مصارفها

تعرف الزكاة في اللغة بأنها الطهارة، والنماء والزيادة، والبركة، والمدح، وما يخرج من المال لمستحقيها الثمانية اللذين ذكرهم الله في قوله تعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [التوبة: ٦٠] فهي تطهير للمال وتنمية له. وقد يشار لها بالقرآن الكريم والسنة النبوية بمصطلح الصدقة.<sup>١</sup>

وقد ذكر مصطلح الزكاة في القرآن الكريم في أكثر من موضع تدل على ذات المعاني السابقة: مثال ذلك قوله تعالى في سورة الكهف (فَأَرْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رِثْمًا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا) [الكهف: ٨١] وهي هنا بمعنى الصلاح. وقوله تعالى (وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ) [النساء: ٤٩] وفي ذلك إشارة إلى أن الله يصلح من يشاء. وقوله تعالى (وَأُولَا فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَاةً مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا) [النور: ٢١]، أي ما صلح منكم. وقد جاءت بمعنى المدح كما في قوله تعالى (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى) [النجم: ٣١].

والزكاة شرعاً هي حقاً واجباً في المال. كما يمكن تعريفها بأنها حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص<sup>٢</sup>. أو هي التبعيد لله تعالى بإخراج حق واجب مخصوص شرعاً، من مال مخصوص، في وقت مخصوص، لطائفة مخصوصة، بشروط مخصوصة<sup>٣</sup>.

وأنواع الزكاة ثلاثة يمكن توضيحها كالتالي:

- زكاة النفس وهي تعكس تطهير النفس من الشرك والكفر والنفاق والمعاصي.
- زكاة البدن وهي زكاة الفطر في شهر رمضان المبارك وقد فرضت على كل مسلم كبيراً أو صغيراً، وهي بمعنى تطهير المسلم من اللغو والرفث.
- زكاة المال وهي موضوع دراستنا في هذه الورقة، وهي أحد الأمور العظيمة في الإسلام فهي ركن من أركان الإسلام وقد قرنها الله بالصلاة. وشرعت لتطهير الأموال والانفس كما أنها بركة فيهما.

أما مصارف الزكاة فيقصد بها الجهات التي تصرف فيها الزكاة ومن هم مستحقيها، أي أهل الزكاة الثمانية. وتختلف الزكاة عن الموارد المالية التي تذهب لبيت المال (أياً اختلفت تسميته وتوافقت طبيعة عمله في ذلك من عملية جمع الأموال الزكاة وتصريفها) كما أن توزيعها لم يخضع لحكم نبي ولا اجتهاد حاكم أو غيره من العاملين في المجال، وقد روى زياد بن الحارث الصدائي أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أعطني من الصدقة فقال ﷺ "إن الله لم يرض بحكم نبي ولا

١ لفظ الصدقة نوعان:

النوع الأول: صدقة تطلق على صدقة التطوع.

النوع الثاني: صدقة تطلق على صدقة الفرض وهي الزكاة.

٢ الإحكام شرح أصول الأحكام، لعبد الرحمن بن قاسم، وإجماع المؤمنین بشرح منهج السالكين، لعبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين.

٣ الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، رسائل سعيد بن وهف القحطاني ٣٦٧/٥.

غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو، فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء، أعطيتك حقلك. أخرجه أبو داود.

وقد فسر العلماء أن ذكر (في سبيل الله) كأحد أصناف أهل الزكاة الثمانية هو ما يذهب من أموال الزكاة لإنشاء مشاريع البنية التحتية أو مشاريع التعليم أو مشاريع الصحة أو كل ما يتحقق به المصالح العامة للأمة كحفظ الأمن ومتطلبات الإعداد العسكري والدفاع والجهاد. بالإضافة إلى أن القرآن الكريم حدد مستحقي الزكاة ولم يحدد أسلوب إعطاءهم الزكاة وأن المسألة اجتهادية في هذا الجزء تحديداً.

ويحتم تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الحالي أن تقوم الدولة بتنظيم أمور الزكاة لتحقيق فوائد شاملة وممتدة على كافة الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية. وتختلف مسميات الجهة المسؤولة لتي تقوم بهذه العملية في العالم الإسلامي ولكنها تتوافق في معظم المهام. فعلى سبيل المثال تسمى هذه الجهة في المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للزكاة والدخل، وفي الكويت هي بيت الزكاة، وفي مصر بيت الزكاة والصدقات. ويقتصر دور هذه الجهات والهيئات على جمع أموال الزكاة وإعادة توزيعها على مستحقيها بالشكل الذي يتناسب مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي تلعب دور الوسيط في عملية الجمع والتوزيع. وإذا كانت هذه الجهات مسؤولة عن تحصيل الضرائب (مثل الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية والتي تقوم بتحصيل ضريبة القيمة المضافة) فإنه لا بد من الفصل وعدم الخلط بين أموال الزكاة والضرائب لاختلاف من يقوم بدفعها ومن يستحقها. فالزكاة يدفعها الأغنياء في أموال معينة ويستحقها أهل الزكاة الثمانية، بينما الضريبة يدفعها الغني والفقير وتذهب حصيلتها للدولة وتنفقها حسب قوانينها.

وتختلف سياسات توزيع الزكاة حسب الأهداف الاقتصادية التي تسعى لها الدولة وهذا يترتب عليه دراسة الوضع الاجتماعي وتنظيم الاحتياجات المجتمعية حسب أهدافها. ولا يخضع توزيع الزكاة لفتوى أو تشريع دائم وإنما يخضع للإمامة، بمعنى أن على الإمام تنظيم توزيع الزكاة على مستحقيها حسب الهدف الذي يسعى إليه ويحقق الفائدة الاجتماعية، وهذا لا يتعارض مع التشريع الإسلامي لأن مهمة الإمام تقتصر فقط على الجوانب التنظيمية لطريقة دفع الزكاة والتي تتوافق مع التشريع الرباني.

ومثال ذلك إذا كانت دراسة الوضع الاجتماعي تشير إلى زيادة حالات الفقر وتدني المستوى المعيشي فإن الزكاة تصرف لضمان الحد الأدنى من المعيشة وهذا هو الهدف الأساسي لفرض الزكاة والذي لا بد من تقديمه على أي هدف آخر. أما إذا كانت نسب الفقر متدنية في المجتمع فإن الزكاة تصرف لمشاريع البنية التحتية أو لزيادة إنتاج المجتمع. ونستخلص من ذلك أن توزيع الزكاة لا بد أن يحقق مصالح المجتمع وأهدافه، وهذا يعكس الفهم الصحيح لفريضة الزكاة.

ولابد من الإشارة أن الزكاة في الاقتصاد الإسلامي تمثل أداة من أدوات السياسة المالية لأنها تعالج المشاكل الاقتصادية، ويمكن مقارنتها بأدوات السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي وهي الضرائب والإنفاق الحكومي. بل أن تأثير الزكاة أكبر في معالجة المشاكل الاقتصادية وذلك لتعدد الأنواع التي يتم تحصيل الأموال منها مثل زكاة عروض التجارة والأسهم والسندات، وزكاة بقيمة الأنعام السائمة، والخارج من الأرض، والأثمان من الذهب والفضة والأوراق النقدية. وهذا يعكس تأثيرها الكبير لشمولها جميع أصناف المال. كما أن دفع الزكاة أكثر سهولة وبساطة لإن عملية دفعها تكون بطيب خاطر فهي امتثال لأوامر الله عز وجل وطلباً للمثوبة ونوعاً من أنواع الشكر لله جل وعلا وخوفاً من عقوبته ورغبة في الفوز والفلاح وتطهير المال وتحسينه وتطهير النفس من دنس الذنوب والحقد والحسد، فقد روى الترمذي أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال (إن

الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء)، على العكس من الضريبة التي يكون تحصيلها صعباً وتواجه الحكومات تحرباً من دفعها، وقد أوجدت عدداً من الدول قوانين وتنظيمات تتعلق بمكافحة التهرب الضريبي. كما أن تعدد مصارف الزكاة يعكس تأثيرها الكبير على المجتمع.

وتعتبر الزكاة عامل قوي في إعادة توزيع الدخل والثروة وتخفيض التفاوت بين الدخول لأنها تؤخذ من الأغنياء وتعطى الفقراء وقد ورد في تفسير قوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) [الحشر: ٧] أي أن لا يكون الاستحواذ على الأموال من قبل الأغنياء وأصحاب السلطان فقط دون الفقراء. كما أن تكرار دفع الزكاة عبر السنين يؤدي إلى تخفيض التفاوت في الدخول بشكل أكبر. وهذا سيحقق فائدة اقتصادية أخرى لأن تكرار دفع الزكاة سيجعل الأغنياء يفكرون باستثمار الأموال المتاحة لديهم حتى لا تقل أصول أموالهم وتزيد أرباحهم، مع أن استثمارها وتنميتها سيجعل نصيب الزكاة يرتفع بشكل مطرد سنوياً، أي أن الزكاة عنصر فعال في محاربة كثر الأموال. وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بتنمية أموال اليتامى بالصدقة وذكر في الحديث الذي رواه الترمذي (من تولى يتيماً له مال فليتجر به حتى لا تأكله الصدقة).

وتعتبر الزكاة محفزة لزيادة الاستثمار، لأن الفقراء يقومون بشراء احتياجاتهم من أموال الزكاة فيزيد الطلب الاستهلاكي ويعتبر هذا محفزاً لزيادة الاستثمار وزيادة الطلب على العمل ويتحقق الانتعاش الاقتصادي والتحسن الشامل في الاقتصاد.

واستخدمت الزكاة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي كوسيلة مساعدة على الإنتاج، من خلال شراء الآلات البسيطة التي تساعد على الإنتاج، بهدف تحويل المحتاجين للزكاة من مستهلكين لأموال الزكاة في شراء احتياجاتهم الأساسية إلى قوة إنتاجية. وإذا تحقق هذا الأمر فإن الفوائد التي يجنيها المجتمع والاقتصاد كبيرة لأن هذا يعكس انخفاض نسبة الفقر ونسبة البطالة، وزيادة في معدلات الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. كما أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومزيداً من التنمية الاقتصادية في جميع الجوانب الهيكلية في المجتمع.

ويمكن توضيح دور الزكاة الفعال في القضاء على البطالة في أن العاملين عليها يستحقون أموال الزكاة ويعتبرون من أهل الزكاة. كما أن الغارمين قد يكونون ممن خسروا رؤوس أموالهم في تجارة معينة أو نتيجة كسل أو تذبذب أو نتيجة اتخاذ قرارات مالية غير سليمة، ودفع الزكاة لهم هو للحفاظ على قدرة الأيدي العاملة على العمل وعدم وقوعها رهينة لهذه الديون أو أن تكون مهذرة ومعطلة.

ونستخلص مما سبق أن الحكومات والدول المعاصرة والحديثة عملت على تنظيم مصارف الزكاة واستخدامها كأداة مهمة وفعالة في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، ومعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية.

### ثانياً: تجربة ماليزيا في الزكاة:

ماليزيا هي دولة أسيوية أستقلت عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧م وكان اتحادها عام ١٩٦٣م، تقع في جنوب شرق آسيا. ومن الناحية السياسية تعتبر هي دولة اتحادية ملكية دستورية، وتتكون من أربعة عشر ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، ومساحتها ٣٢٩,٨٤٥ كيلو متر مربع. وعاصمتها كوالالمبور، في حين أن مقر الحكومة والعاصمة الإدارية الحديثة منذ عام ١٩٩٩م هي مدينة بوتراجاي التي تقع على مسافة عشرين كيلو متر جنوب كوالالمبور.<sup>٤</sup> وتجاوز عدد سكان ماليزيا حسب التعداد الأخير عام ٢٠١٧م واحد وثلاثين مليون وستمئة ألف نسمة. ويتزأس الحكومة رئيس الوزراء مهاتير محمد وهو راعي

<sup>٤</sup> الموسوعة المعرفية الشاملة <https://www.marefa.org>

لنهضة البلاد الاقتصادية الحديثة، حيث تحولت ماليزيا في عهده من دولة تعتمد على تصدير المنتجات الأولية الزراعية إلى دولة صناعية جديدة، تساهم الصناعة فيها بنسبة ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي، و ٨٥% من إجمالي الصادرات. ونسبة البطالة فيها ٢% فقط حسب إحصائيات البنك الدولي وهي نسبة منخفضة جداً، ومعدل التضخم بلغ عام ٢٠١٦ م ١.٨%، وتدل هذه النسب على قوة الاقتصاد الماليزي. أما العملة فيها فهي رينكيت والتي تعادل ٠.٢٤٣ دولار أمريكي، وتحتل ماليزيا المرتبة ٣١ في الاقتصاد العالمي حسب قيمة الناتج المحلي (GDP) في عام ٢٠١٧ م، إلا أنها تراجعت إلى المرتبة ٣٧ عام ٢٠١٨ م، حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٧. بالرغم من زيادة الناتج المحلي من ٣١٢.٣٨٦ بليون دولار عام ٢٠١٧ م إلى ٣٤٧.٢٩٠ بليون دولار عام ٢٠١٨ م، وتأخر الترتيب جاء كنتيجة لتقدم بعض الاقتصادات بنسبة أكبر مثل الاقتصاد ايرلندا والدنمارك. كما يأتي ترتيب ماليزيا في المرتبة الثالثة عشر كأفضل اقتصاد آسيوي<sup>٥</sup>.

## الزكاة في ماليزيا

### ١. ( نبذة تاريخية)

تعتبر ماليزيا من أوائل الدول الإسلامية التي اهتمت بتنظيم الزكاة، ويعتبر بيت الزكاة هو الجهة المخولة بتنظيم الزكاة في عدد من ولايات ماليزيا في الوقت الحالي، ولدى كل ولاية بيت مستقل للزكاة. وقد بدأت عملية جمع الزكاة عن طريق أئمة المساجد، ثم قامت بعض الولايات بتبني تنظيم للزكاة يضمن عملية جبايتها وصرفها، وكان بداية ذلك عام ١٩١٢ م في ولاية تراننجو ويوضح الجدول التالي تاريخ التطبيق الرسمي للزكاة في بعض ولايات ماليزيا التي تبنته<sup>٦</sup>:

اسم الولاية	تاريخ التنظيم الزكاة الرسمي
تراننجو	١٩١٢ م
كلنتان	١٩١٥ م
برليس	١٩٣٠ م
جوهور	١٩٣٤ م
قدح	١٩٣٦ م
سلانجور	١٩٥٢ م
نجري سيمبلن	١٩٧٥ م

وفي ٣١ أغسطس عام ١٩٥٧ م في نفس عام استقلال ماليزيا أصبحت عملية جباية الزكاة وصرفها بيد سلطان كل ولاية، ثم في عام ١٩٦٠ م صدر قانون الإدارة الدينية الإسلامية لتنظيم شئون جباية الزكاة، وهذه الإدارة تحت مظلة مؤسسة بيت المال التي تنظم عملية جمع وصرف الزكاة، وفي بداية التسعينات أصبحت مؤسسة الزكاة مؤسسة مستقلة عن بيت المال سواء من ناحية الإدارة أو من ناحية جباية أموال الزكاة.

<sup>٥</sup> البنك الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٨ م.

<sup>٦</sup> فرج، سعيد أحمد صالح (صفر ١٤٤٠ هـ). تجربة ماليزيا في تنظيم الزكاة: قراءة في تقرير بيت الزكاة في ولاية سلانجور ٢٠١٥ م. المؤتمر العالمي الرابع. دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة، الخرطوم.



ومنذ نهاية عام ١٩٩٠م بدأ إنشاء مجلس للشؤون الإسلامية في ولاية برسكتوان كوالالمبور مهمته جمع وجباية الزكاة، أما عملية صرف الزكاة فهي مهمة بيت الزكاة في الولاية. وتبنت هذا التنظيم كل من ولاية سلانجور عام ١٩٩٤م، وولاية جزيرة فينج عام ١٩٩٥م، ثم ولاية ملاكا عام ١٩٩٦م، وولاية باهنج عام ١٩٩٧م، وولاية نجري سميلان وولاية سرواك عام ١٩٩٨م. إلا أن ولاية كلنتان، وترنجانو، وجوه ور، وصباح، وبرليس، وبيراق، فلم تعتمد هذا التنظيم ومازال تنظيم الزكاة لديها جباية وصرفاً مسؤولة بيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية لكل ولاية.

ولدى كل ولاية من ولايات ماليزيا تنظيم مستقل ومختلف عن الولايات الأخرى. وتوجد قوانين مفصلة بشكل كبير في أمور جباية الزكاة وصرفها في ولايتي قدح وصباح. وتسعي ولاية سلانجور لاستحداث تنظيم وقانون خاص فيها. وهذا الاختلاف سببه سياسات مجلس الشؤون الإسلامية في كل ولاية فبعضها يهدف إلى دعوة المسلمين وحثهم على استخراج زكاتهم، والبعض الآخر يهدف بالإضافة لذلك إلى الاهتمام بمصارف الزكاة من خلال سن وإصدار القوانين التي تنظم عملية الجباية والصرف بهدف زيادة الأموال المحصلة من الزكاة وجعل عملية صرفها فاعلة بشكل أكبر.

## ٢. أهداف مؤسسات الزكاة في ماليزيا وطريقة تحقيق هذه الأهداف

بما أن كل ولاية في ماليزيا لديها مؤسسة زكاة ولدى كل ولاية قانون خاص ونظام مختلف ومستقل في إدارة أموال الزكاة، فإننا سنستعرض تجربة ولاية سلانجور كتجربة رائدة في تنظيم الزكاة في ماليزيا وكأول من طبق نظام التخصص في جباية الزكاة وإدارتها:

### ولاية سلانجور وتجربة الزكاة

كما أشرنا أن النظام الرسمي للزكاة في سلانجور تم تأسيسه عام ١٩٥٢م، وتم إنشاء مركز تحصيل الزكاة وجبايتها عام ١٩٩٤م وتم تعديل اسمه في عام ٢٠٠٦م ليصبح (مؤسسة الزكاة في ولاية سلانجور) وأمتد عمله ليشمل مصارف الزكاة في قسم صرف الزكاة، بالإضافة إلى جبايتها وتحصيلها.

### ومن أهداف هذا المركز والخطط التي وضعت لذلك ما يلي:

١. العمل على إدارة أموال الزكاة بفاعلية عالية، وتطوير هذه الإدارة بشكل مستمر. وقد كانت ولاية سلانجور أول من استخدم نظام خصخصة إدارة الزكاة الذي أثبت نجاحه، وهو نظام معني بطريقة جباية أموال الزكاة وصرفها في جميع دول العالم. وقد زادت الأموال المحصلة من الزكاة عند تطبيق هذا النظام وقد بلغت حصيلة أموال الزكاة عام ٢٠١٥م في ولاية سلانجور أربعة مليارات رنجيت أي مايعادل - دولار.
٢. تحصيل أكبر قدر ممكن من أموال الزكاة عن طريق التوعية بضرورة إخراج الزكاة وتدريب العاملين في المركز على مهارة أن يكون هذا الوعي ذا تأثير عالي جداً، وزيادة الأموال التي يتم جبايتها من خلال نظام وقانون يضمن تحصيلها بالكامل والاستفادة من مميزات التقنية في ذلك. بالإضافة إلى منح العاملين على جمع الزكاة وتصريفها نصاب من الزكاة، وهم الذي أشار القرآن الكريم بأنهم العاملين عليها.
٣. أن تولى مشكلة الفقر ومعالجتها والقضاء عليها الاهتمام الأكبر من مصارف أموال الزكاة، وذلك من خلال حصر أعداد المستحقين للزكاة، وتفعيل أموال الزكاة في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع المسلم. وإنجاز برامج التنمية الإنسانية التي تضمن تطوير الأفراد والأسر في المجتمع.

٤. أن يتم ابتكار أفكار إبداعية تهدف إلى الاستفادة من مصارف الزكاة بشكل كبير. وأن تحظى هذه الوسائل على ثقة المجتمع.

٥. الاهتمام بالمزكين ومن يقومون بإخراج الزكاة من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية لهم وغير متحيزة لأي أحد من خلال توحيد النظام المحاسبي. من خلال ترويج طرق مختلفة لجباية الزكاة إذا بلغت النصاب ودار عليها الحول، كالحسم من الرواتب والبنوك وخدمات المكاتب والدفع عن طريق الانترنت والبطاقات الالكترونية والائتمانية والبريد والرسائل القصيرة. وأن يكون هنالك شفافية عالية في حصول المزكين على المعلومات الدقيقة وأن يكون تحديثها بشكل مستمر.

٦. أن يمتد الأثر التوعوي والتعليمي والذي يهدف إلى وجود العقيدة السليمة والأخلاق الإسلامية الحميدة إلى خارج ولاية سلانجور، من خلال برامج الدعوة المتميزة والتي تجعل المجتمع يثق بالمؤسسات والهيئات الدينية.

### كيفية صرف أموال الزكاة في مؤسسة الزكاة في ولاية سلانجور:

أسس مجلس الشئون الإسلامية بولاية سلانجور برنامج يهدف إلى صرف أموال الزكاة حسب التعليمات والضوابط الشرعية ويعرف بـ (برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة) ويحوي هذا البرنامج خمسة أقسام رئيسية هي:<sup>٧</sup>

#### ● برنامج التنمية المجتمعية

وتختلف أنواع المساعدات التي تهدف إلى تنمية المجتمع فقد تشمل بناء المساكن أو ترميمها أو المساعدة في استثمارها. أو تقديم المساعدات المالية أو تقديم الطعام، أو تقديم المساعدات الطبية، أو توفير خدمات المواصلات، أو تقديم الأموال المساعدة على الزواج. وتختلف طريقة تقديم المساعدات حسب نوع المساعدة والحاجة لها فقد تكون بشكل دائم أو في مواسم معينة مثل رمضان والعيدين أو عند حدوث ظرف طارئ يستلزم ذلك كالكوارث مثلاً.

#### ● برنامج التنمية التعليمية

ويشمل ذلك برامج المنح الدراسية الداخلية والخارجية للفقراء والمساكين، وتقديم إعانات لطلاب مدارس تحفيظ القرآن الكريم والمدارس الدينية والطلاب المتميزين. وتقديم مساعدات لتوفير الاحتياجات والمستلزمات الدراسية من كتب وملابس وخلافه. وتقديم البرامج والمحاضرات التعليمية والتي تهدف لزيادة المحصلة التعليمية أو مهارات الطلاب واستخدام التقنية في ذلك (برامج تعليمية عن بعد أو ما يعرف بالتعليم الإلكتروني). وتقديم إعانة للمعلمين وللمستشارين المتطوعين وللمؤسسات الدينية والدعوية التي تشارك في تحقيق هذه الأهداف، وتقديم مساعدات لنشر الكتب والبحوث.

#### ● برنامج التنمية الإنسانية

وتتعدد البرامج التي تحقق هدف التنمية الإنسانية لتشمل برامج المحاضرات والدورات الدينية التي تهدف إلى تكوين العقيدة السليمة والصحيحة لدى أفراد المجتمع، وبرامج مساعدة في تربية الأبناء ورفع قدرات الشباب وتحقيق الاستقرار الأسري وتدعيم العلاقات الاجتماعية.

#### ● برنامج التنمية الاقتصادية

ومن أهداف هذا البرنامج تقديم التمويل للتجار والمزارعين ومربي الأسماك والعاملين على تطوير المراعي على اعتبار أنها الأنشطة الأكثر نجاحاً في سلانجور، وتقديم الدعم اللوجستي من دورات وورش عمل ومحاضرات لتنمية قدرات التجار

<sup>٧</sup> التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلانجور ٢٠٠٩م.

والمستثمرين في إدارة أعمالهم أو تحقيق مهارات في الإنتاج. بالإضافة إلى إنشاء المصانع والمشاريع الإنتاجية الأخرى ذات الجدوى الاقتصادية. وتم لتحقيق هذا الهدف أيضاً إنشاء نظام الكتروني يهدف إلى مراقبة كل المشاريع وأنشطتها ومستوى تطورها وتقدم الدعم لها في حال تعثرها.

#### ● برنامج تنمية المؤسسات الدينية

ويشمل بناء وصيانة وتأثيث المساجد والمصليات والمنشآت والمدارس الدينية.

### ٣. نتائج السياسات المنفذة في إدارة أموال الزكاة في ولاية سلاڨور

لا يتضح مدى نجاح استراتيجية ما إلا بالنتائج المتحققة منها، وقد كانت النتائج من برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة ذات أثراً إيجابياً وفعالاً، ويمكن استعراضها كالتالي:

١. ارتفاع مستوى المعيشة الاقتصادية للفقراء والمساكين.
٢. أرتفع عدد المشاريع الإنتاجية التي أسسها مستحقين الزكاة وأنشئت تحت مظلة برنامج التنمية الاقتصادية، وهي مشاريع متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر وتضمن تحويل المستفيدين منها من مستحقين للزكاة (فقراء ومساكين) إلى غير مستحقين تحسن مستواهم المادي وأصبحوا يملكون قوتهم الذي يحتاجونه. ومن أمثلة المشاريع مطاعم المأكولات البسيطة والتقليدية، ومتاجر التوابل، والدكاكين المتحركة لبيع الأطعمة وهي عبارة عن شاحنات صغيرة متنقلة يتم بيع الأطعمة والمأكولات بها، ومغاسل الملابس، ومؤسسات لتسويق منتجات المشاريع السابقة التي يملكها مستحقو الزكاة. أما مبلغ التمويل فقد تراوح بين ٥٠٠ ريجنت إلى ٥٠٠٠٠ ريجنت حسب نوع المشروع. وأدت زيادة المشاريع الإنتاجية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في ولاية سلاڨور بشكل خاص وماليزيا عموماً.
٣. ينص النظام في البرنامج على أن الأرباح المتحققة في المشاريع التي أسسها المستحقين للزكاة تكون ملكاً بالكامل لهم استناداً إلى مبدأ الاستحقاق مما أدى إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، ودعم وتشجيع العمل وانخفاض معدلات البطالة في المجتمع. أما إذا حدثت خسارة فإن مستحق الزكاة الذي أسس المشروع سيتحمل المسؤولية وإذا لم يستطع تحملها فإن مؤسسة الزكاة تتولى عملية سداد الديون.
٤. أن عدد المشاريع الراجعة كبير جداً، وأن نسبة بسيطة من المشاريع كانت متعثرة أو تعرضت للخسارة.
٥. قامت الحكومة الماليزية بمحاكاة السياسات المستخدمة في ولاية سلاڨور لرفع المستوى المعيشي للملاويين الذين يقطنون ماليزيا.<sup>٨</sup>

### ثالثاً: تجربة الجزائر في الزكاة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم والأولى عربياً وأفريقياً من حيث المساحة<sup>٩</sup>، حيث تبلغ مساحتها ٢.٣٨١.٧٤١ كيلو متر مربع. وتقع الجزائر في شمال أفريقيا وتتوسط بلاد المغرب العربي، ونظام الحكم فيها شبه رئاسي. وتتكون من ثمانية وأربعين ولاية. وتعرف ببلد المليون ونصف شهيد إثر الاستعمار الفرنسي لها عام ١٨٣٠م

<sup>٨</sup> الملاويين في ماليزيا هم فئة عرقية من المسلمين السنة تعيش في ماليزيا وعددهم ١٥٠٠٠ نسمة يتكلمون اللغة الملاوية، يسكنون في ولايات كالمنتان الغربية و سواحل سراوق و صباح. وهناك فئات منهم تسكن اندونيسيا وسنغافورة وبروناي وتايلاند.

<sup>٩</sup> الموسوعة المعرفية الشاملة <https://www.marefa.org>

واستقلت عام ١٩٦٢م. وعاصمتها مدينة الجزائر. ويقدر عدد سكانها حسب إحصائية عام ٢٠١٨م ٤٢ مليون نسمة. والعملة الرسمية في الجزائر هي الدينار الجزائري وهو يعادل ٠.٠٠٨٣ دولار أمريكي.

## الزكاة في الجزائر

### ١. نبذة تاريخية

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي عملت على تنظيم الزكاة بشكل مؤسسي حيث أنشئ صندوق الزكاة عام ٢٠٠٣م في ولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، ثم شملت أعمال الصندوق عام ٢٠٠٤م جميع ولايات الجزائر. وتكوين الصندوق كان في أعقاب فترة تزايدت فيها حالات الفقر في الجزائر بسبب الصراع السياسي والنزاع الداخلي في البلاد في التسعينات والذي أدى لفشل برامج الإصلاح الاقتصادي. ويعمل الصندوق تحت مظلة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. وتسعى الدولة من إنشاء الصندوق أن يكون بمثابة مؤسسة خيرية تعمل على إحياء فريضة الزكاة في المجتمع الجزائري المسلم، من خلال تكوين مجتمع متكافل ومتراحم، كما أن إنشاء الصندوق يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلة البطالة والقضاء على الفقر. وتحويل الطاقات المعطلة في المجتمع والتي تعاني من الفقر إلى طاقات منتجة.

ويتكون الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة ثلاثة أجهزة رئيسية هي الوسيلة الإعلامية والجهاز الإداري وجهاز المتابعة.

ويقوم جهاز الوسيلة الإعلامية بالحملات الإعلامية من خلال أئمة المساجد ووسائل الإعلام الأخرى كالتلفزيون والصحف والإذاعة للتعريف بصندوق الزكاة وتوعية المزمكين بضرورة دفع الزكاة، والحكمة من مشروعيتها والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عنها. والحرص على رفع ثقة المجتمع بالصندوق وأهدافه. وقد تطور عدد المزمكين في الفترة الأخيرة نتيجة نجاح هذا الجهاز في رفع الوعي بضرورة إيتاء الزكاة لمستحقيها.

أما الإداري فهو عبارة عن ثلاث مستويات تنظيمية هي اللجنة الوطنية للزكاة، واللجنة الولائية للزكاة واللجنة القاعدية للزكاة. أما جهاز المتابعة فيتخصص عمله في التعاون مع المزمكين لمعرفة المستحقين للزكاة، ويمتد التعاون على عملية المراقبة على تحصيل الزكاة وتوزيعها. إلا أداء هذا الجهاز مازال غير فعال بالشكل المطلوب.

### ٢. طريقة العمل في صندوق الزكاة في الجزائر

كما ذكرنا سابقاً أن الصندوق تحت مظلة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلا أن القوى الحية في المجتمع تسير عمل الصندوق. وهنالك تنظيمات تتعلق بتحصيل أموال الزكاة وصرفها في الصندوق، فلا يتعامل في إنجاز هذه المهام بالأموال السائلة ويتعامل بالحوالات فقط، ويتم التعامل بمبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال المحصلة في ولاية ما لا يتم صرفها إلا في نفس الولاية. كما أن نسبة من الزكاة تخصص للفقراء أصحاب الحرف بهدف زيادة استثماراتهم.

وهنالك أربع طرق رئيسية لتحصيل زكاة المال في الجزائر هي:

- الصناديق المسجدية: وهي صناديق توضع في المساجد الكبيرة وتودع الأموال المحصلة في كل صندوق في حساب الولاية في صندوق الزكاة الولائي.
- الحوالات البريدية: وفيها يودع المزمك زكاته في حساب البريد الخاص بولايته إلى حساب البريد الجاري بصندوق الزكاة الولائي.

- الصكوك البنكية
- الحوالات الدولية: وهي الحوالات التي يتم فيها تحويل الزكاة من الجزائريين المقيمين خارج الجزائر.

كما ينص قانون صندوق الزكاة الجزائري أن يتم توزيع الزكاة وفق القانون التالي:

١. إذا كانت حصيلة الزكاة أقل من خمسة مليون دينار جزائري (٤١٦٨ دولار أمريكي) فإن نسبة ٨٧.٥% منها توزع على الفقراء والمساكين، ونسبة ١٢.٥% لمصاريف تسيير الصندوق.
٢. إذا كانت حصيلة الزكاة أكثر من خمسة مليون دينار جزائري توجه ٥٠% منها للفقراء والمساكين، و ٣٧.٥% من حصيلة الزكاة (تنمية حصيلة الزكاة) لتمويل المشاريع الصغيرة لما لها من أثر كبير في معالجة البطالة، ونسبة ١٢.٥% لمصاريف تسيير الصندوق.
٣. إنشاء قائمة بالفقراء والمساكين ويتم تصنيفهم حسب أولوية الاستحقاق.

ويتم تمويل المشاريع وفقاً للفقرة الثانية بتقديم القروض الحسنة من غير فوائد (أو ما يعرف بالاستثمار لصالح الفقراء) وهو المشروع الذي يحمل شعار (لا نعطيهِ لبقى فقيراً وإنما ليصبح مزكياً)، وتمثل نسبة ٣٧.٥% كما ذكرنا وتمنح للشباب الحاملين للشهادات وخريجي الجامعات والفلاحين والحرفيين والقادرين على العمل، الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرص وظيفية ويعانون من البطالة ولا يملكون رؤوس الأموال لكافية لإقامة أي مشروع. فيمنحون قرض حسن لا يتجاوز ٥٠٠٠٠٠٠ دينار جزائري (٤١٠٠ دولار أمريكي) لتمويل مشروعاتهم، ويبدأ السداد بعد الشهر السابع من بداية المشروع ولمدة سداد تصل إلى خمس سنوات. والمشاريع التي لها الأولوية في الحصول على القرض الحسن هي المشاريع الطبية وشبه الطبية، والمشاريع الحرفية مثل النقش على الخشب والحديد والنحاس وصناعة الفخار، والمشاريع الخدمية مثل دور الحضانة والفصول التعليمية المسائية والمهنية كالخياطة، والإنتاجية كصناعة النسيج والأغذية والأثاث ومواد البناء، ومشاريع الفلاحين كترية النحل والدواجن والماشية.

وفي حالة التعثر عن السداد يكون أمام الصندوق حالتين هما:

- إعفاء المقترض من السداد نظراً لحاجته.
- أو تمديد فترة السداد إذا ثبت من المؤشرات العلمية والعملية القدرة على السداد في المستقبل.

### ٣. نتائج السياسات المنفذة في إدارة أموال الزكاة في الجزائر

بالرغم من حداثة إنشاء صندوق الزكاة الجزائري قبل ستة عشر عاماً فقط إلا أن الصندوق ساهم في حدوث نتائج اقتصادية تتفاوت نسبتها بين جيد وأقل، وتتطلع الجزائر إلى تحقيق نتائج أكبر وتستفيد من الإصلاحات الإدارية والتطور في إدارة الصندوق مستقبلاً. ومن النتائج المتحققة تخفيف حدة الفقر في البلاد، فقد زاد عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة، نتيجة زيادة عدد المراكز وتحسن أداء صندوق الزكاة في تنظيم جباية الزكاة. والجدول التالي يوضح تطور حصيلة زكاة المال في ٤٨ ولاية في الجزائر ونسبة الزيادة:

الفرق بالنسبة المئوية <sup>١٠</sup>	الحصيلة الوطنية بالمليون دينار الجزائري	السنة
-	١١٨١٥٨٢٦٩٣٥	١٤٢٤/٢٠٠٣
%٦٩.٧	٢٠٠٥٢٧٦٣٥٥٠	١٤٢٥/٢٠٠٤
%٨٣.١	٣٦٧١٨٧٩٢٤٧٩	١٤٢٦/٢٠٠٥
%٢٩.٢	٤٨٣٥٨٤٩٣١٢٩	١٤٢٧/٢٠٠٦
(%٠.٩٦-)	٤٧٨٩٢٢٥٩٧٠٢	١٤٢٨/٢٠٠٧
(%١٠.٨-)	٤٢٧١٧٩٨٩٨٢٩	١٤٢٩/٢٠٠٨
%٤٣.٧	٦١٤	١٤٣٠/٢٠٠٩
%٤٦.٦	٩٠٠	١٤٣١/٢٠١٠
%٣٣.٣	١٢٠٠	١٤٣٢/٢٠١١
(%٥-)	١١٤٠	١٤٣٣/٢٠١٢
%١٥.٨	١٣٢٠	١٤٣٤/٢٠١٣

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تطور ونمو صندوق الزكاة [www.marw.dz](http://www.marw.dz)

ويتضح من الجدول أن نسب الزيادة في غالبية السنوات هي بسبب سياسات التوعية والشفافية التي أنتهجها الجهاز الإعلامي والتنظيم الإداري في الجهاز الإداري لصندوق الزكاة ووسائل الرقابة في جهاز المتابعة. إلا أنه من الأهمية بمكان ذكر أن هذه الجهود لم يتم التأكد من كفاءتها بالشكل المطلوب، وهذا هو السبب في انخفاض المبالغ المحصلة من الزكاة مقارنة بحجم الناتج المحلي في الجزائر.<sup>١١</sup> وقد ساهم الصندوق أيضاً في زيادة منح القروض الحسنة للاستثمار مما أدى إلى تخفيض نسبة البطالة بنسب مقبولة مقارنة بالأموال المحصلة فعلاً، وتخفيض حدة الضغط على الحكومة جراء تزايد عدد العاطلين عن العمل، ووفرت القروض فرص العمل لكثير من الشباب وبتكلفة أقل من تكلفة البرامج التنموية الوطنية، كما أدت زيادة الاستثمار إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسب تتناسب مع فترة إدارة الزكاة في الجزائر. ويوضح الجدول التالي تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة:

نسبة الزيادة	عدد المشاريع المفتوحة	السنة
-	٢٥٦	١٤٢٥/٢٠٠٤
%٨٢	٤٦٦	١٤٢٦/٢٠٠٥
%٨٣.٩١	٨٥٧	١٤٢٧/٢٠٠٦
%٣٣.٨٢ <sup>١٢</sup>	١١٤٧	١٤٢٨/٢٠٠٧

<sup>١٠</sup> من حساب الباحثات اعتماداً على البيانات المنشورة.

<sup>١١</sup> ولا بد من الإشارة أنه وحسب تقارير صحفية عدة تم الاطلاع عليها فإن الجزائر تعاني من حالة من التهرب من دفع الزكاة من قبل ١٠ الاف ملياردير تقدر زكاتهم بمبلغ ٣٨ ألف مليار دينار. عن طريق التحايل على النظام إما بعرض الأصول للبيع وقت دوران الحول، أو تسجيلها بأسماء أخرى كنوع من الهدايا والهبات.

<sup>١٢</sup> انخفاض نسبة المشروعات الممولة بالقروض الحسن في هذه لسنة بسبب انخفاض حصيلة الزكاة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

١٤٢٩/٢٠٠٨	٨٠٠	-٣.٣%
١٤٣٠/٢٠٠٩ (المتوقع)	١٢٠٠	٥٠%

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تطور ونمو صندوق الزكاة [www.marw.dz](http://www.marw.dz)

## رابعاً: تجربة الزكاة في فلسطين

تقع دولة فلسطين في غرب آسيا وعاصمتها القدس<sup>١٣</sup>، ومساحتها الإجمالية ٢٦٩٩٠ كيلو متر مربع، وقد تم تقسيمها بعد الاحتلال من العدو الإسرائيلي إلى ثلاثة أقسام هي إسرائيل (منذ عام ١٩٤٨م)، والضفة الغربية وتسيطر عليها إسرائيل عسكرياً والحكم الذاتي الفلسطيني مدنياً، وقطاع غزة الذي انسحبت منه إسرائيل عام ٢٠٠٥م. وهي دولة قديمة من الناحيتين التاريخية والدينية وتشكل مشكلة الاحتلال في فلسطين قضية العرب الأولى وأكثر دول العالم توتراً. ويعتبر سكان فلسطين في الداخل ٤٦% فقط من إجمالي الفلسطينيين المهجرين في دول العالم. والعملة الرسمية المستخدمة في فلسطين حالياً هي الدينار الأردني والدولار الأمريكي، كما يستخدم الشيكل الإسرائيلي في الظروف الحالية المؤقتة.

## الزكاة في فلسطين

### ١. نبذة تاريخية

تتم جباية الزكاة في فلسطين من قبل لجان الزكاة والجمعيات الخيرية. إلا أن عملية توزيعها تكون عن طريق الجهود الفردية وهي طريقة تقليدية ومباشرة. وتتبع لجان الزكاة مديرية صندوق الزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وتوجد هذه اللجان في منطقة الضفة الغربية وغزة. وتعتبر لجنة الزكاة في نابلس أول لجنة تأسست عام ١٩٧٧م، كما أنها تصنف بانها أفضل لجان الزكاة أداءً. ويقوم صندوق الزكاة بالإشراف والمتابعة على أربعة عشر لجنة زكاة مركزية، وسبعة عشر لجنة زكاة مستقلة وسبعة لجان محلية<sup>١٤</sup>. وفي عام ٢٠١٠م تم تأسيس هيئة الزكاة الفلسطينية (في المناطق الخاضعة للحكومة الفلسطينية) وتسعى الهيئة التي تتخذ من غزة مركزاً رئيسياً لها إلى تطبيق فريضة الزكاة وتحسين أداء جمع الأموال وإنفاقها بالطرق الشرعية.

### ٢. نموذج لطريقة أداء الزكاة في فلسطين

سنتناول تجربة لجنة الزكاة في نابلس على اعتبار أنها تجربة رائدة في عمل لجان الزكاة في فلسطين، فهي لجنة أسسها عدد من شخصيات نابلس (كما هو الحال في لجان الزكاة في فلسطين) بهدف إيجاد جهات يثق بها المراكز ومن يدفع الصدقات والهبات. وتقوم لجنة نابلس بجمع ٧٠% من الزكاة والصدقات المالية والعينية من داخل فلسطين، وتتلقى نسبة ٣٠% من الأموال المحصلة من خارج فلسطين. وهذا أحد عناصر تميزها عن بقية لجان الزكاة في فلسطين التي تكون فيها الإيرادات المحصلة من الخارج أكبر من الداخل.

وتنفق الأموال بعد إجراء عمليات المسح الاجتماعي الشامل بكل الطرق المتاحة من اتصال مباشر وزيارات ميدانية أو تكوين لجان فرعية في القرى والأحياء.

<sup>١٣</sup> الموسوعة المعرفية الشاملة <https://www.marefa.org>

<sup>١٤</sup> وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية [www.pal-wakf.ps](http://www.pal-wakf.ps)

ثم تقوم بتقديم مساعدات مالية تختلف فترة تقديمها (شهرية أو موسمية) بناء على نتائج المسح. وتمنح هذه الأموال للأيتام، والأسر الفقيرة، وكفالة الطلبة الفقراء. فقد أسست اللجنة صندوق الطالب الفقير الذي يقوم بالإفناق على طلاب المدارس خاصة طلاب مدارس الثانوية، ودفع أقساط مجموعة كبيرة من طلاب الفقراء الجامعيين. وتقديم منح للطلاب الفقراء الموهوبين والمبدعين.

وتقوم اللجنة أيضاً بدفع ٥٠% من التأمين الصحي لعدد من الفقراء، وتوفير التأمين الصحي مجاناً لعدد آخر، ومساعدات في شراء العلاج أو العمليات الضرورية الأخرى.

وتعتبر اللجنة أن من مهامها تخفيض نسبة البطالة في فئة الفقراء بتوفير فرص العمل لهم، عن طريق تأهيلهم المهني المناسب، أو إنشاء مشاريع استثمارية مناسبة يعملون بها. مثل مشروع الصفا لإنتاج الألبان، ومستوصف التضامن الصحي، ومشغل الخياطة، ومشاريع تربية النحل والأغنام والدواجن، والمشاريع المهنية كالحداثة والنجارة والسباكة، ومشاريع استصلاح الأراضي الزراعية وزراعتها. وتدرك لجنة الزكاة في نابلس أن المشروع الواحد سيسهم في إنشاء مشاريع أخرى مساندة، مما يسهم في تحسين فرص العمل للمواطنين وتحسن في المستوى الاقتصادي ويعمل على تنشيط الحركة الاقتصادية.

— وتعد جمعية التضامن في نابلس التي تأسست عام ١٩٥٦م من أبرز الجمعيات الخيرية المعنية بجمع وجباية الزكاة وإفناقها على المستحقين فهي تقوم بدفع الزكاة للفقراء والأيتام الفقراء. وإنشاء ثلاثة مدارس مجانية للفقراء.

### ٣. نتائج السياسات المنفذة في إدارة أموال الزكاة في فلسطين

تقوم لجان الزكاة والجمعيات الخيرية المنظمة في فلسطين والتي تسعى إلى أن تكون مستوى جودة الأداء فيها مرتفعة بفصل أموال الزكاة عن أموال الصدقات. وتحقق أموال الزكاة فيها نتائج عدة مثل مساعدة الفقراء والمساكين في الحصول على احتياجاتهم الأساسية مما ساهم بشكل كبير بتقليل تأثير مشكلة الفقر، بالإضافة إلى تحقيق تنمية شاملة في كل الأصعدة مثل تنمية المجتمع المحلي من خلال البرامج الدينية والثقافية، وتنمية الناحية التعليمية والصحية. وتحقيق تنمية اقتصادية نتيجة زيادة الاستثمارات وزيادة فرص العمل وتخفيض نسب البطالة. كما أنه من النتائج المفيدة لتجربة فلسطين زيادة عدد المراكز عن طريق اللجان بسبب تزايد الثقة بأداء هذه اللجان وكون عملها مستقل عن أداء الحكومة، وامتدت هذه الثقة لتشمل المستحقين للزكاة.

### خامساً: تجربة الزكاة في المملكة العربية السعودية

#### ١. نبذة تاريخية

تقع المملكة العربية السعودية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا<sup>١</sup>، وتعد أكبر دولة في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية من ناحية المساحة، وثاني دولة عربية بعد الجزائر، إذ تقدر مساحتها بمليونين ومئة وخمسين ألف كيلو متر مربع. وحسب إحصائيات ٢٠١٨م بلغ عدد سكانها ثلاثة وثلاثين مليون نسمة تقريباً. وتم توحيدها في تاريخ ٢٣ سبتمبر عام ١٩٣٢م. ويعتبر اقتصاد المملكة من أكبر اقتصادات المنطقة فهي ضمن مجموعة العشرين، والاقتصاد رقم ١٩ ضمن أفضل اقتصاد في العالم، وفي عام ٢٠١٧م كان الناتج المحلي في المملكة ٢٠٥٧٥،٢٩٦ مليون ريال (ما يعادل ٦٨٣.٨٣ مليار دولار) بمعدل

<sup>١</sup> الموسوعة المعرفية الشاملة <https://www.marefa.org>



نمو ٢.٤٣٪، ويعتبر النفط هو أبرز مؤثر في الاقتصاد السعودي. أما العملة الرسمية في المملكة فهو الريال السعودي الذي يعادل ٠.٢٧ دولار. وتعتبر مشكلة البطالة أبرز المشاكل التي يواجهها الاقتصاد السعودي حيث قدرت في نهاية ٢٠١٨م بنسبة ١٢.٧٪<sup>١٦</sup>.

## ٢. نظام الزكاة في المملكة العربية السعودية

أنشئت مصلحة الزكاة والدخل عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م وكان الهدف منها هو جباية الزكاة من المزمين وتحصيل ضريبة الدخل، ودفع الزكاة فقط للمستحقين المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية، وترتبط المصلحة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني. وصدر أول نظام للزكاة في المملكة عام ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م. ونص النظام الذي يعتبر أول نظام لتطبيق الزكاة في الدول الإسلامية بسلطة القانون على أن الخاضعين لجباية الزكاة هم الأفراد السعوديين أو الخليجيين القاطنين في المملكة، ويشمل لفظ الأفراد الذكور والإناث البالغين والقصر والذي تتوفر لديهم الشروط الشرعية لدفع الزكاة. والشركات العاملة في المملكة أيًا كان نوعها وتعود ملكيتها للسعوديين أو للشراكة بين السعوديين والأجانب. أما الأموال الخاضعة للزكاة فهي الأموال المنصوص عليها في الشريعة وبلغت النصاب ودار عليه الحول وبنسبة ٢.٥٪ من وعاء الزكاة، كرؤوس الأموال وعروض التجارة والزروع وغيرها، ولا يخضع المال العام للزكاة. ولا بد من أن نشير أن النظام في البداية ترك نسبة ١.٢٥٪ من وعاء الزكاة يدفعها المزمين بمعرفتهم ثم تعديل النظام أكثر من مرة ليستقر على ضرورة جباية الزكاة بالكامل (٢.٥٪ من الوعاء الضريبي) في آخر تعديل للنسبة المحصلة عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٢م. كما نص النظام فيما بعد على ضرورة قيد كل مؤسسة في مصلحة الزكاة والدخل منذ بداية النشاط ويكون ذلك شرط الحصول على السجل التجاري أو ترخيص مزاوله أي عمل تجاري يصدر من قبل الحكومة، أو توقيع عقد بين المؤسسات والشركات التجارية من جهة والحكومة من جهة أخرى، أو شهادات الاستيراد. وإلزام المؤسسات بتوثيق السجلات والدفاتر المحاسبية لدى محاسب قانوني معترف به ويتم الرجوع لها من قبل المصلحة. ويقدم إقرار زكوي في الشهر الأول من السنة المحررية يوضح فيه وعاء الزكاة ومقدارها حسب نظام الجباية للزكاة. ويخول النظام من العقوبات والغرامات إلا في حالة التأخر في الدفع. وتم تعديل اسم المصلحة إلى هيئة الزكاة والدخل وأصبحت مهامها هي جباية الزكاة وتحصيل الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة التي بدأ تحصيلها في يناير ٢٠١٨م، واتخاذ أي إجراء يضمن جباية الزكاة وإلزام المكلفين طواعية بذلك، والحصول على الخبرات من المصادر الداخلية والخارجية، وتمثيل المملكة في المحافل الدولية. وتقوم الهيئة بإيداع المبالغ التي تمت جبايتها من الزكاة تحديداً في حسابها في مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة هي مسمى البنك المركزي في المملكة) وتقوم وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإنفاقها على مستحقين الزكاة المسجلين لدى الوكالة. أما الأموال المحصلة من الضرائب فتودع في حساب الإيرادات العامة للدولة في مؤسسة النقد والتي يستفاد منها في تغطية نفقات الدولة. ويوضح الجدول التالي تطور حجم الإيرادات الزكوية في المملكة:

السنة المالية	١٤٣٤/١٤٣٣	١٤٣٥/١٤٣٤	١٤٣٦/١٤٣٥	١٤٣٧/١٤٣٦
مقدار الإيرادات (بالمليار ريال)	١١.٠٨	١٢.٧٦	١٤.١٧	١٥.٢٩

<sup>١٦</sup> الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية <https://www.stats.gov.sa>

إيرادات زكاة عروض التجارة في المملكة خلال أربع سنوات (المصدر الهيئة العامة للزكاة والدخل)

كما سبق نلاحظ أن نظام إنفاق الزكاة في المملكة بالرغم من ضخامة الأموال المحصلة هو فقط لمستحقين الضمان الاجتماعي وهم الفقراء والمساكين والأيتام أصحاب الدخل المنخفضة، ولا يشمل أنواع الزكاة الأخرى، كما لا يتم استغلال الزكاة لتحقيق فوائد اقتصادية أخرى.

### سادساً: استشراف مستقبل الزكاة في المملكة العربية السعودية

بعد استعراض نظام الزكاة في المملكة العربية السعودية نلاحظ أن النتائج المتحققة من تطبيق النظام هو الحد من تفاقم وتطور الفقر وذلك نظراً للمحدودية الشديدة في إنفاق الأموال المحصلة من الزكاة. ومن أجل أن تحقق الزكاة الفوائد والآثار التنموية الإيجابية فلا بد من اقتراح عدة نقاط يمكن ذكرها كالتالي:

1. إصدار نظام جديد لجباية الزكاة عوضاً عن القانون القديم الذي صدر في منتصف القرن الماضي، على أن يحوي القانون بنوداً إضافية تتعلق بطريقة جباية الزكاة والقوانين المتعلقة بذلك من طريقة الدفع والغرامات والجزاءات المتعلقة بالامتناع أو التأخر عن الدفع، وأن يشمل جباية الزكاة الأفراد الموظفين في مؤسسات الحكومة أو القطاع الخاص وكل المكلفين بدفع الزكاة، وهذا من شأنه زيادة حجم الأموال المحصلة. كما لا بد أن يتميز القانون بالكفاءة والشمولية ويعكس الأداء المؤسسي المنظم الذي لا بد أن تعمل من خلاله هيئة الزكاة والدخل.
2. التوسع في إنفاق الزكاة ليشمل أهل الزكاة الثمانية والاعتماد على الفتاوى الصادرة بذلك، ليكون دفع الزكاة يشمل مصارف الزكاة وبطريقة جديدة أصبحت الحاجة لها في الوقت الحالي كبيرة، وأن يتم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تم استعراضها لتحقيق أكبر فوائد اقتصادية واجتماعية من الزكاة. ومن ذلك القضاء على الفقر والحد منه، تحقيق الفوائد الاقتصادية جراء استغلال الزكاة في برامج البنية التحتية أو برامج تطوير المجتمع في كافة المجالات التعليمية والصحية والثقافية.
3. إنشاء صندوق للقرض الحسن لتمويل المشاريع للفئة المستحقة للزكاة، على ألا يتم تمويل أي مشروع إلا بعد عمل دراسات جدوى محكمة بهدف الحفاظ على أموال الزكاة وضياعتها في مالا ينفع المسلمين. وأن تكون هذه المشاريع صغيرة أو متناهية الصغر لضمان فترة إسترداد رأس المال في وقت قياسي.
4. أن يتميز أداء هيئة الزكاة والدخل بالشفافية لخلق ثقة أكبر بينها وبين المزمكين. وأن تكون هذه الشفافية حافزاً لعدم التهرب أو الامتناع أو التأخر في عملية دفع الزكاة. وذلك عن طريق استخدام القنوات الإعلامية للإفصاح عن الأموال التي تتم جبايتها، وطرق إنفاقها، بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى المزمكين بكل الفوائد التي ستحقق من دفع الزكاة.
5. إجراء مسح شامل للفقراء والمحتاجين والمساكين والغارمين والعاطلين الفقراء وغيرهم من أهل الزكاة الثمانية وأن يكون هذا المسح دقيقاً وشاملاً كل التفاصيل.
6. أن يكون النظام مرناً ويراعي رغبة الأفراد وملاك الشركات في المملكة العربية السعودية في أن يكون جزء من زكاتهم خاصاً لأقربائهم ومن تعود على عطفهم، انطلاقاً من قول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه (أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال من أحق الناس بحسن الصحبة فقال أمك، ثم أمك، ثم أمك، ثم أبوك، ثم أدناك أدناك) أخرجه مسلم. وقد ورد أن الأصل في الترتيب هو الأقرب فالأقرب. وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه سلمان بن عامر رضي الله عنه (إن الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم اثنتان: صدقة، وصلة) أخرجه الترمذي. وبالتالي لا بد من وضع أسماء لتفضيلات المزمكين تذهب لها زكاتهم وتؤكد الهيئة من استحقاقهم عن طريق المسح الشامل.
7. أن تكون عملية جباية الزكاة سهلة ومرنة وعن طريق أكثر من قناة مثل البنوك الالكترونية والخصم من الرصيد والرسائل القصيرة والتطبيقات على الأجهزة الذكية ومواقع الانترنت وغيرها من الأساليب الحديثة. وهذا من شأنه تسهيل الأعمال الإدارية والحاسبية بالإضافة إلى تخفيض تكاليف جباية الزكاة. كما يمكن استخدام نفس القنوات في عملية دفع الزكاة.
8. لا بد من إيجاد موازنة بين متطلبات العصر ونظام جباية وإنفاق الزكاة بشكل مستمر، وأن يكون هذا التوافق في حدود الشريعة الإسلامية وحالياً من الاختلافات في الفتاوى.

٩. تفعيل وظائف الرقابة الإدارية والشرعية والمتابعة في عملية تحصيل وجباية الزكاة وعملية إنفاقها للتأكد من تحقيق أكبر فائدة منها.

## الخاتمة والتوصيات

حاولت الدراسة التعرف على الآثار التنموية لفريضة الزكاة وقد عمدت الدراسة إلى عرض وتحليل الزكاة في ثلاث دول إسلامية هي ماليزيا والجزائر وفلسطين واستشراف مستقبل الزكاة في المملكة بناء على ذلك من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي. وتم قبول وإثبات فرضية الدراسة والتي مؤداها: "تؤدي فعالية إدارة الزكاة إلى آثار تنموية مهمة وتحديث تغييراً شاملاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وأنه من الممكن تطبيق خطط عملية لتحقيق هذه الآثار في المملكة العربية السعودية". وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أن الزكاة - ومن تجارب الدول المشمولة في الدراسة - كانت من أهم أدوات السياسة المالية في معالجة الفقر وتحقيق الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، بالإضافة إلى أنها وسيلة هامة لتحقيق ودعم التنمية الاجتماعية.
٢. أن الزكاة وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، وتحقيق تنمية المجتمع علمياً وصحياً وثقافياً بشكل غير مباشر.
٣. كلما كانت الدولة أكثر تنظيمياً للزكاة وتملك قوانين ولوائح مدروسة لها -مثل ماليزيا- كان الأثر في تحقيق التنمية الشاملة أكبر ودورها في معالجة المشاكل الاقتصادية أكثر وضوحاً.

وتوصي الدراسة باستغلال الزكاة وهي أحد الشعائر الدينية المهمة في المملكة العربية السعودية، والتي يتميز المجتمع السعودي بإخراجها بطيب خاطر ولا يوجد لديه تهرب عن إخراجها، واستحداث سياسات واستراتيجيات لتطوير مصارف الزكاة، وذلك عن طريق تبني هيئة الزكاة والدخل تطوير البحوث والدراسات المعنية بخصخصة الزكاة وإدارتها بشكل فعال. والاستعانة بالفقهاء والخبراء الدينية والاقتصادية في الجامعات في إجراءها. ورفع هذه الدراسات للجهات صاحبة القرار لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها، وضرورة تعظيم الاستفادة منها كما في تجارب البلدان الإسلامية في تحقيق ذلك.

## المراجع:

١. القرآن الكريم
٢. بلقاسم، فتيحة (٢٠١٤/٢٠١٥م). دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر: ٢٠٠٣-٢٠١٣. رسالة ماجستير. جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم التجارية.
٣. السلطان، عبدالعزيز بن محمد (٢٠١١م). التلخيصات لجل أحكام الزكاة. المكتبة الشاملة.
٤. عماوي، ختام عارف حسن (٢٠١٠م). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية الدراسات العليا، قسم الفقه والتشريع.

٥. القحطاني، سعيد بن علي بن وهف (٢٠١٠م). الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة (مفهوم، ومنزلة، وحكم، وفوائد وأحكام، وشروط، ومسائل).. مؤسسة الجريسي. الرياض. الطبعة الثالثة.
٦. التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلاڨور ٢٠٠٩م.

### الأوراق العلمية والأبحاث المنشورة

١. بزاوية، عبدالحكيم وعبدالله منصور (ديسمبر ٢٠١٢ م). تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة. مجلة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، صفحة ٨٨-١٠٢.
٢. خليل، عبدالقادر وإدريس عبدلي (٢٠١٥م). الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وآثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي-نحو مقارنة تحليلية وقياسية للتجربتين الماليزية والجزائرية. مجلة الباحث، العدد ١٥ صفحة ٢٣١-٢٤٣.
٣. خنفوسي، عبدالعزيز (٢٠١٣م). دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية: مؤسسة الزكاة في ولاية سلاڨور بماليزيا نموذجاً. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد الرابع.
٤. سميران، محمد علي ومحمد راكان الدغمي (٢٠٠٩م). الآثار الاقتصادية للزكاة. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
٥. عبداللاوي، عقبية وفوزي محيрик (٢٠١١م). نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة (دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي). مداخلة ضمن محور قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، صناديق الزكاة والأوقاف، واستخدامها في تحفيز النمو الاقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة نشاطات الزكاة والأوقاف، المؤتمر الدولي الثامن حول الاقتصاد الإسلامي.
٦. عبدالله، غالم وريمه عمري (بدون تاريخ). الزكاة كحل استراتيجي لظاهرة الفقر-دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري-. جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
٧. علي، أحمد مجذوب أحمد (بدون تاريخ). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. كلية العلوم الاقتصادية والمالية، قسم الاقتصاد الإسلامي.
٨. فرج، سعيد أحمد صالح (صفر ١٤٤٠هـ). تجربة ماليزيا في تنظيم الزكاة: قراءة في تقرير بيت الزكاة في ولاية سلاڨور ٢٠١٥م. المؤتمر العالمي الرابع. دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة، الخرطوم.
٩. الهنداوي، حسين إبراهيم (بدون تاريخ). استثمار أموال الزكاة وأثره في معالجة الفقر: التجربة الماليزية نموذجاً.

### المواقع الإلكترونية

١. الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، تطور ونمو صندوق الزكاة [www.marw.dz](http://www.marw.dz).
٢. مجلة الشروق الجزائرية <https://www.echoroukonline.com> . ٢١/١١/٢٠١٢م.
٣. الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، [www.pal-wakf.ps](http://www.pal-wakf.ps).

- ٤ . الموسوعة المعرفية الشاملة [.https://www.marefa.org](https://www.marefa.org)
- ٥ . الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية [.https://www.stats.gov.sa](https://www.stats.gov.sa)
- ٦ . الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية [.https://www.gazt.gov.sa/ar](https://www.gazt.gov.sa/ar)